مقالة

هل تتحول المعرفة إلى شكل من أشكال الاستعمار الجديد؟

لم تعد السيطرة على العالم في القرن الحادي والعشرين تتطلب احتلال الأرض، أو نشر الجيوش، أو فرض الإدارات الاستعمارية المباشرة، فقد انتقل مركز الثقل في الصراع الدولي تدريجياً من السيطرة على الجغرافيا والموارد الطبيعية إلى السيطرة على مصادر القوة الأكثر تأثيراً في الاقتصاد الحديث، وهي: المعرفة، والتكنولوجيا، والبيانات، والقدرة على الابتكار.

في مراحل الاستعمار التقليدي، كانت الثروات الطبيعية والأراضي والأسواق تمثل جوهر التنافس بين القوى الكبرى، أما اليوم، فقد أصبحت المعرفة نفسها مورداً استراتيجياً، وأصبحت القدرة على إنتاجها وامتلاكها وتوجيه استخدامها عاملاً حاسماً في تحديد موقع الدول داخل النظام الاقتصادي العالمي.

كان الاستعمار التقليدي يقوم على استخراج الثروات من الدول المستعمَرة، ونقلها إلى المراكز الصناعية والمالية الكبرى. أما النموذج الجديد، فلا يحتاج بالضرورة إلى السيطرة المباشرة على الموارد، بل يستطيع تحقيق نفوذ أعمق من خلال امتلاك التكنولوجيا التي تحدد كيفية استثمار تلك الموارد، والتحكم في المعرفة التي تقوم عليها الصناعات الحديثة.

فالدولة التي تمتلك المعادن النادرة لا تملك بالضرورة القوة الاقتصادية المرتبطة بها، إذا كانت تفتقر إلى التكنولوجيا اللازمة لمعالجتها وتصنيعها. والدولة التي تمتلك النفط لا تتحكم بالضرورة في القيمة المضافة الناتجة عنه إذا كانت تعتمد على الخارج في التقنيات المتقدمة والخدمات الصناعية والتمويل.

بهذا المعنى، لم تعد الثروة تقاس بما تمتلكه الدول من موارد فحسب، وإنما بقدرتها على تحويل المعرفة إلى إنتاج وقيمة مضافة واستقلال اقتصادي.

إن امتلاك المادة الخام دون امتلاك التكنولوجيا التي تعالجها قد يجعل الدولة غنية بالموارد، لكنها تظل فقيرة في موقعها داخل سلاسل القيمة العالمية. وهنا تتجلى إحدى أخطر صور الاستعمار المعرفي في الفجوة المتزايدة بين الدول التي تنتج التكنولوجيا والدول التي تستهلكها. فالشركات والدول المتقدمة لا تبيع المنتجات فقط، بل تمتلك براءات الاختراع، والبرمجيات، والبنية التحتية الرقمية، والمعايير التقنية، والقدرة على تطوير الأجيال التالية من التكنولوجيا. وهذا يمنحها قدرة على الاحتفاظ بجزء كبير من القيمة الاقتصادية، حتى عندما تتم عمليات التصنيع أو التجميع في دول أخرى.

وتظهر هذه التبعية في قطاعات أشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والصناعات الدوائية، والتكنولوجيا الحيوية، والاتصالات. فالدول التي تعتمد على استيراد هذه التقنيات تظل معرضة لتغيرات الأسعار، وقيود التصدير، والعقوبات، وشروط الترخيص، بل حتى القرارات السياسية للدول المالكة لها. وهكذا قد تتحول الحاجة إلى التكنولوجيا من فرصة للتنمية إلى مدخل لإعادة إنتاج التبعية الاقتصادية والسياسية.

إذا كانت الموارد الطبيعية تمثل وقود الصناعة التقليدية، فإن البيانات أصبحت أحد أهم مدخلات الاقتصاد الرقمي؛ فالمليارات من المستخدمين ينتجون يومياً كميات هائلة من البيانات المتعلقة بسلوكهم واستهلاكهم وحركتهم واهتماماتهم، لكن القيمة الاقتصادية الكبرى لا تتولد بالضرورة في البلدان التي تنتج هذه البيانات، وإنما لدى الجهات التي تمتلك البنية التحتية والمنصات والخوارزميات القادرة على تحليلها وتحويلها إلى أرباح ومعرفة ونفوذ.

وهنا تظهر مفارقة اقتصادية وسياسية عميقة: قد تتحول المجتمعات إلى مصادر للبيانات، بينما تتركز ملكية الأدوات التي تستثمرها والعوائد الناتجة عنها في عدد محدود من الشركات والدول. ويزداد هذا التحدي مع الذكاء الاصطناعي، حيث تتطلب المنافسة امتلاك مراكز البيانات، والقدرات الحاسوبية، والرقائق المتقدمة، والنماذج التقنية، والكوادر العلمية. ومن يملك هذه العناصر يمتلك قدرة متزايدة على التأثير في مستقبل الإنتاج والتعليم والإدارة والأسواق.

ولا تقتصر المسألة على الأرباح؛ فامتلاك الخوارزميات يمنح أيضاً قدرة على التأثير في تدفق المعلومات، وتشكيل أنماط الاستهلاك، وتوجيه بعض السلوكيات الاقتصادية والمجتمعية.

وتكشف التحولات الراهنة أن الفجوة بين الدول لم تعد تقتصر على مستويات الدخل أو حجم الإنتاج الصناعي، بل أصبحت فجوة في القدرة على إنتاج المعرفة وامتلاك أدوات تحويلها إلى قوة اقتصادية.

ويقدم تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام 2026 صورة مهمة لهذا الواقع؛ إذ يشير إلى أن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان تظل مهيمنة على جانب كبير من تدفقات المعرفة التكنولوجية العالمية، رغم تسارع انتشار الابتكارات عبر الحدود. كما يوضح أن الاقتصادات النامية تواجه صعوبات في استيعاب الابتكارات وإعادة توظيفها وتطويرها محلياً. وفي المقابل، تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن أقل من ثلث الاستثمارات الجديدة في القطاعات الرقمية يتجه إلى الدول النامية، وأن 80% من مشروعات الاقتصاد الرقمي في دول الجنوب تتركز في عشرة اقتصادات فقط.

هذه المؤشرات لا تعني أن الدول النامية عاجزة عن اللحاق بركب التطور، لكنها تكشف أن الانفتاح على التكنولوجيا لا يضمن وحده تحقيق التنمية، وأن توزيع فرص امتلاك المعرفة لا يزال غير متكافئ. والأخطر أن هذه الفجوة قد تنتج شكلاً جديداً من تقسيم العمل الدولي: دول تنتج المعرفة وتحدد المعايير وتملك التكنولوجيا، ودول توفر الأسواق والموارد والبيانات والعمالة، وتشتري المنتجات والخدمات المعرفية بأسعار وشروط يحددها الطرف الأقوى.

لم تعد التكنولوجيا خارج الحسابات الاستراتيجية للدول الكبرى، بل أصبحت جزءاً أساسياً من أدوات الصراع والنفوذ. فالقيود الأمريكية على تصدير الرقائق المتقدمة إلى الصين، والتنافس على أشباه الموصلات، والصراع حول تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتنافس على المعادن الحيوية وسلاسل إمدادها، كلها تعكس انتقال المنافسة الدولية إلى مستوى تتداخل فيه المعرفة بالأمن القومي والاقتصاد والسياسة.

إن الدولة التي تستطيع حرمان منافسها من التكنولوجيا المتقدمة لا تمارس مجرد ضغط تجاري، بل تحاول التأثير في قدرته المستقبلية على الإنتاج والتصنيع والتطوير العسكري والاقتصادي. وهذا يطرح مفهوماً جديداً للسيادة؛ فلم تعد السيادة مرتبطة فقط بالحدود السياسية والاستقلال في القرار، بل أصبحت تشمل السيادة التكنولوجية، والبيانات، والبنية الرقمية، والقدرة على إنتاج المعرفة وتطويرها. فالدولة التي لا تملك مفاتيح التكنولوجيا الأساسية قد تجد نفسها مستقلة سياسياً في الظاهر، لكنها مقيدة اقتصادياً وتقنياً في ممارسة هذه الاستقلالية.

إن مواجهة هذا التحول لا تكون بالانغلاق عن العالم أو رفض التكنولوجيا الأجنبية، فالمعرفة بطبيعتها تراكم إنساني مشترك، والتقدم العلمي لا يتحقق في بيئة معزولة. ويقتضي ذلك بناء منظومات تعليم وبحث علمي مرتبطة بحاجات الاقتصاد، والاستثمار في الجامعات ومراكز الابتكار، وتطوير الصناعات التكنولوجية، وحماية البيانات الوطنية، وتأسيس شركات قادرة على المنافسة، وتعزيز التعاون العلمي بين الدول النامية.

والأهم أن تتحول المعرفة إلى مشروع استراتيجي للدولة، لا مجرد قطاع تعليمي أو نشاط بحثي منفصل عن القرار الاقتصادي والسياسي. فالثروة الحقيقية في الاقتصاد الجديد ليست في امتلاك التكنولوجيا اليوم فقط، بل في امتلاك القدرة على إنتاج تكنولوجيا الغد.

إن العالم لا يشهد بالضرورة نهاية الاستعمار، بقدر ما يشهد تحولاً في أدواته وآلياته. فقد انتقلت بعض أشكال السيطرة من احتلال الأرض إلى التحكم في مفاتيح الإنتاج، ومن استنزاف الموارد إلى احتكار التكنولوجيا، ومن السيطرة على الأسواق إلى التأثير في المعرفة والبيانات والمعايير التي تحكم الاقتصاد العالمي.

إن أخطر ما يمكن أن تواجهه الدول في المرحلة المقبلة ليس أن تتأخر في امتلاك التكنولوجيا فحسب، بل أن تفقد القدرة على إنتاج المعرفة التي تسمح لها بتجاوز هذا التأخر. فالاستعمار القديم كان ينتزع من الشعوب ثرواتها، أما الاستعمار المعرفي المحتمل فيسعى إلى امتلاك المفاتيح التي تحدد كيف تُنتج الثروة، ومن يملكها، ومن يحق له المنافسة عليها. وفي عالم تصبح فيه المعرفة أساس القوة، فإن من لا ينتج مستقبله سيجد نفسه مضطراً إلى استهلاكه وفق شروط الآخرين.

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

نبيل عبد الكريم